

مالا يعبري عن الحوادث لا يسبقها ولا يسبقها بلزم ان يكون حادثا  
 متبعا وتقر بهذا الدليل من مقدمتين ان تقول اجرام العالم لازمة  
 للاعراض الحادثة صفري وكل ملازم للاعراض الحادثة حادث كبري  
 ينتج لنا اجرام العالم حادثة وذلك ان تركبه من ملازم ولازم فتقول اذا  
 لو كان جرم العالم قد ملازم والملازم للاعراض الحادثة لازم بيان اللازمة  
 لا شتم لان يلازم القديم ما هو حادث لكن في ملازمته للاعراض محال بيان  
 الاستنابة مشاهدة اللازمة بينهما واذا ابطال في ملازمته لها بطل قديمه  
 واذا ابطال قديمه تقييد حدوثه وهو المطلوب ودليل حدوث الاعراض متبعا  
 تغير حكمها من عدم الي وجود ومن وجود الي عدم فان الحركة تارة تستشهد  
 في الجرم بظهورها وتارة تقدم بظهور حكم ضدها يعني ان الاجرام تظهر  
 تارة متحركة وتارة ساكنة وما يشاهد فيه التغيير منها فهو قابل لان  
 ما وجب احد التلين يجب للاخر وتقر بهذا الدليل من مقدمتين ان تقول  
 الاعراض متبوعه تغيرها من عدم الي وجود ومن وجود الي عدم صفري  
 وكل ما كان كذلك فهو حادث كبري ينتج لنا الاعراض حادثة وذلك ان تركبه  
 من ملازم ولازم فتقول اذا كانت الاعراض قد عجم ملازم ولازم  
 بيان اللازمة لا سخالة التغيير على القديم لكن في تغير الاعراض محال  
 بيان الاستنابة مشاهدة تغيرها واذا ابطال في تغير بطل قديمها واذا  
 بطل قديمها تغير حدوثها وهو المطلوب بنيته بالمضاد الذي قد تراه  
 بين تغيرها ويندفع اعتراضات احدتها ما قاله بعضهم من ان التغيير

من

من عدم الي وجود ومن وجود الي عدم اذا كان امرا يدرك بالمشاهدة  
 كان ضروريا فيلزم ان لا يختلف فيه كيف وقد قيل بكون الاعراض متبوعه  
 وجوابه ان التغيير المشاهد هو بالنسبة الي الحكم لا بالنسبة الي  
 العاني التي تتنازع فيها والثاني ان التغيير من عدم الي الوجود هو  
 الحدوث فكيف يستدل بالشيء على نفسه وجوابه ان الاستدلال  
 بتغير الحكم لا بتغير الصفات واعلم ان تقرير البرهان على وجود  
 الله تعالى من مقدمتين ان تقول العالم حادث صفري وكل حادث  
 لا بد له من محدث كبري ينتج لنا العالم له بدله من محدث والنتج  
 رحمه الله حد فالتقدمتين معا استغنا بدليلهما فاشار الي دليل  
 الصفري بقوله ودليل حدوث العالم والي دليل الكبري بقوله  
 لانه لو لم يكن له محدث وقدمه على دليل الصفري لقلة الكلام  
 فيه قاله المأمون تمة اعلم ان دليل حدوث العالم ينبي عندهم  
 على اثبات اربعة مطالب الاول اثبات زائد تنصف به الاجرام  
 الثاني اثبات حدوث ذلك الزائد الثالث اثبات كون الاجرام لا  
 تنفك عن الزايد الرابع اثبات استمالة حوادث لا اولها تطلب  
 الثاني منها وهو حدوث الزايد يتوقف ايضا على اربعة اصول  
 الاول ابطال قيام ذلك الزايد بنفسه الثاني ابطال استقاله  
 الثالث ابطال كونه وظهور الرابع اثبات استمالة عدم التقدم  
 فمجموع الاصول التي ينبي عليها حدوث العالم سبعة الاول اثبات